

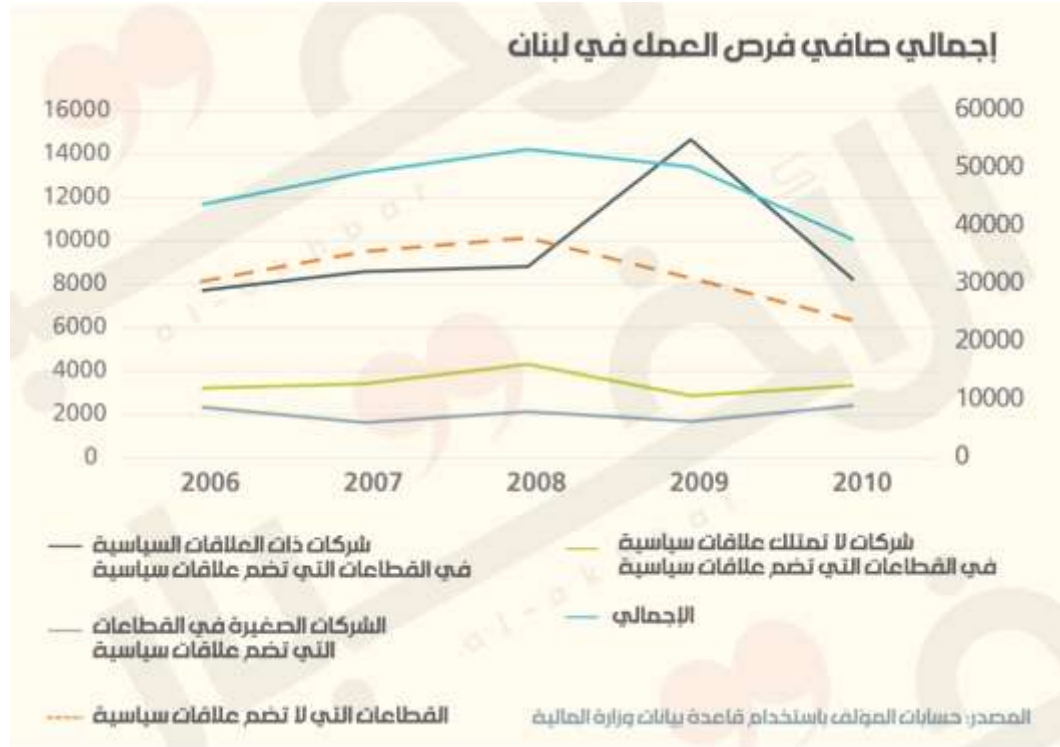
## العلاقات السياسية تخنق فرص العمل: أدلة من لبنان

إسحاق ديوان، جمال إبراهيم حيدر

تؤكد بيانات الشركات بصورة عامة، أن الشركات التي لها علاقات سياسية، في أي قطاع من القطاعات الاقتصادية تخلق وظائف أكثر من الشركات غير المرتبطة سياسياً في لبنان. هذه حقيقة تنعكس على شمولية التوظيف في القطاع بشكل عام، لأن الرعاية السياسية للشركات المرتبطة تقلص القدرة عند الشركات الأخرى فتنحسر فيها فرص العمل، وينعكس ذلك على النمو الوظيفي على مستوى القطاع، فالمنافسة غير عادلة بين الشركات ذات العلاقات السياسية والشركات التي لا تحظى بالغطاء السياسي ما ينعكس سلباً على النمو التوظيفي الكلي في القطاع

العلاقات السياسية للشركات الخاصة موجودة على نطاق واسع، وهي متجذرة إلى درجة أنها تستحق البحث والدراسة نظراً إلى ما تثيره من الأسئلة المهمة وأبرزها: كيف يؤثر السياسيون على سلوك الشركات؟ كيف يُترجم هذا التأثير على الأداء الاقتصادي الإجمالي؟ هناك قوتان متعاكستان يجب النظر إليهما في هذه العلاقة. فمن جهة قد تحصل الشركات على امتيازات اقتصادية من خلال العلاقات السياسية تكون على شكل: دعم مالي حكومي، تراخيص، تخفيف المعوقات القانونية أو تسهيل الوصول إلى عقود الصفقات العامة. لكن هذه العلاقات السياسية قد تكون مكلفة على الشركات، إذ تعدّ بمثابة دين يتوجب عليها تسديده لاحقاً عبر توفير وظائف يحتاج إليها السياسيون لأتباعهم مثلاً. هذا النوع من الآليات قد يحفز عملية خلق الوظائف. ومن جهة ثانية، يمكن أن يؤدي توفير هذه الامتيازات غير العادلة للشركات المرتبطة سياسياً إلى تقليل حوافز الشركات الأخرى غير المرتبطة سياسياً، والتي تحتاج إليها للدخول إلى الأسواق، ما يضرب قدرتها على النمو. هذه الآلية ربما تؤثر سلباً على حوافز الشركات غير المرتبطة سياسياً وتحدّ من إمكاناتها اللازمة لخلق وظائف جديدة. لذا، فإن تأثير العلاقات السياسية على عملية خلق الوظائف يبقى ملتبساً.

إن عدد الأبحاث التي أجريت حول التأثيرات الاقتصادية التي تنتج من العلاقات السياسية للشركات في تزايد مستمر. أشارت الأبحاث إلى مواضيع عدّة؛ منها كيف يحاول السياسيون التأثير على الشركات من خلال الدعم الحكومي لها مقابل الحصول على دعمها السياسي، أو تأثير العلاقات السياسية على عدة نواحٍ منها: قيمة الشركات، احتمالات الكشف عن غشها، وصولها إلى التمويل، وصولها إلى الأسواق العالمية، حصولها على عقود الصفقات العامة وغيرها... إن مساهمة هذه الدراسة تكمن في تحليل أثر العلاقات السياسية على قرارات التوظيف على مستوى الشركات الخاصة.



يُعدّ لبنان بلداً مناسباً لمثل هذه الدراسة لعدّة أسباب؛

-أولاً، لأن هناك أدلة متسلسلة حول العلاقات الوثيقة بين السياسيين والشركات. ففي فترة إعادة الإعمار في التسعينيات أدت ضرورة توطيد الأمن إلى تشكيل تحالف سياسي كبير لجلب الاستقرار الشامل مقابل نظام الغنائم الواسع. وأظهرت التحقيقات الصحافية والدراسات الانثروبولوجية أن العديد من الشركات المرتبطة بسياسيين تتلقّى مزايا خاصة في قطاعات متنوعة مثل الدواء، الغاز والنفط، استيراد الفيول، الإنشاءات، النفايات، التعليم، الاتصالات، قطاعات الإعلام والكمّارات.

-ثانياً، تعتمد الزبائنية السياسية، في لبنان، جزئياً على قدرة السياسيين في إيجاد الوظائف لأتباعهم ومناصريهم في القطاعين العام والخاص. فمثلاً، من بين طلاب الجامعات



العمل على مستوى القطاعات، إلا أنه لا يكفي للدعاء بوجود علاقة سببية. فهناك عدّة تفسيرات أخرى لهذه العلاقة. قد يكون أحد التفسيرات أنه حين تزيد حصة الشركات التي تحظى بعلاقات سياسية من أي قطاع يصبح القطاع أكثر تركيزاً لرأس المال، لأن هذه الشركات تستطيع الوصول إلى رأس المال بشكل أسهل، وهذا الأمر قد يؤدي إلى خلق فرص عمل أقل. كما أنه من الممكن القول بأن الشركات ذات الصلات السياسية تتواجد بشكل أكبر في القطاعات الربعية. وأخيراً، إن المنافسة غير العادلة تُضعف الحركة الاقتصادية بسبب تدني مستوى تحفيز الشركات الرائدة والشركات الأخرى للابتكار. وهنا يصحّ تبني التفسير الأخير لكونه متناسقاً مع البيانات التي بحوزتنا.

\* هذا النص من مقدّمة ورقة بحثية أعدّها الكاتبان نُشرت في The Journal of Development Studies في 15 كانون الأول 2020